

علي بوعناقة

الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧). ٢٩٦ ص.

(سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦١)

عبد الغفار شكر

نائب رئيس مركز البحوث العربية والأفريقية، مصر.

الاقتصادية المستمرة حالياً بين التتابع والبلدان المتطورة، مضافاً إلى ذلك أن هذه العلاقات تشكل جزءاً جوهرياً من بنية وتطور النظام الرأسمالي على صعيد العالم ككل، وأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية الاستعمارية تمتّ على حساب العمال والشباب، فقد تم اقتلاع الآلاف من الفلاحين الجزائريين من أراضيهم وتقاليدهم، من دون أن تقدم لهم نمط حياة جديداً، بل حولهم الاستعمار الفرنسي إلى متشردين مع اختفاء نشاطهم المعتاد (الفلاحة).

كما أن توجّه مليون من البؤساء يقيمون خلف جدران المدينة التي تقيم فيها فئات استفادت من النشاطات المكثفة لبعض القطاعات المرتبطة مباشرة بالصناعات العسكرية، يوضح أن الاستعمار أو الرأسمالية قد تغلغلا في أعماق الشعوب المستهدفة ليشكلا حياتها، من أجل أن تصبح مرحلياً تابعة لها. وبالإضافة إلى

- ١ -

يتضمن هذا الكتاب دراسة نظرية وميدانية حول السلوك الإجرامي لدى الشباب الجزائري، وهو في الأصل أطروحة دكتوراه للباحث علي بوعناقة، أستاذ علم الاجتماع في جامعة منتوري - قسنطينة في الجزائر.

تدور الفكرة الرئيسية للدراسة حول أسباب ظاهرة السلوك الإجرامي للشباب، وهل السلوك الإجرامي للشباب الجزائري أزمة انحراف أم أزمة تخلف؟ وما مدى فاعلية ظاهرة التخلف في السلوك الإجرامي بعمامة، والشباب بخاصة؟ تجيب الدراسة عن هذه التساؤلات بأن الشباب الجزائري ليس شاباً مشكلاً، وإنما هو شباب يعاني مشكلات اجتماعية. وترتبط الدراسة بين هذه المشكلات الاجتماعية وواقع التخلف الذي ورثه الحكم الوطني في الجزائر بعد الاستقلال. ويعدّ هذا التخلف النتيجة التاريخية للعلاقات الاقتصادية وغير

أدى إلى الزيادة المستمرة في أعداد الشباب المتعطل. وقد أكد الجانب الميداني من الدراسة هذه الحقيقة، حيث تبين أن غالبية عينة البحث من الشباب الجانح ضحايا عجز التنمية المطبقة عن حل مشكلة التعليم والعمل والسكن لدى الشباب وأسرهم، وما ترتب على ذلك من الهجرة غير المخططة من الريف إلى المدينة، وعجز الصناعة عن استيعاب الأسر المهاجرة وأبنائها، وعجز المدن عن توفير السكن المناسب لهذه الأسر، فنشأت الأحياء العشوائية (المتخلفة) على أطراف المدن، محرومة من المرافق الأساسية وضرورات الحياة. وتعتبر هذه الأحياء في المدن الحضرية والعواصم إحدى الثمار المرة لسياسات التنمية التابعة. من هنا، فإن الحي العشوائي هو نتيجة لتعميق التمايز الطبقي بين المدينة والمركز، وبين الحي المتخلف الذي تعيش فيه الأسر الفقيرة التي تعاني الحرمان الثقافي والبطالة، محرومة من أبسط ضرورات الحياة، تتكدس في مساكن ضيقة تتكون في العادة من حجرة واحدة، يعيش وينام فيها كل أفراد الأسرة (في المتوسط ٨ - ١٠ أفراد)، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء أطفالها على سلوكيات جانحة، كالميل إلى العنف وزنا المحارم. وهكذا، فإن الحي المتخلف ليس مجرد مكان، وإنما مجموع ما يتضمنه هذا المكان من عوامل تاريخية، اقتصادية واجتماعية؛ إنه البيئة المثالية في توليد الجريمة من الشباب. في ظل هذا الوضع الذي من أهم سماته إخفاق نمط التنمية التابعة والمعيشة في الأحياء العشوائية أو الهامشية المتخلفة، فإن الشباب الجزائري عانى التناقض بين المستوى الاجتماعي الذي يتطلع إليه

مسؤولية السياسات الاستعمارية عن تخلف الدول المستعمرة (ومن بينها الجزائر)، وما ترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية كانت أساس السلوك الإجرامي لدى الشباب في الدول المستقلة حديثاً، فإن سياسات التنمية التي طبقتها نظم الحكم الوطنية، في الجزائر، بعد الاستقلال، تتحمل أيضاً جانباً من المسؤولية عن المشكلات الاجتماعية المسببة لانحراف الشباب، حيث استخدمت نموذجاً تنموياً مستورداً من الغرب، عزز تبعية الجزائر، ولم يحقق الأهداف المرجوة منه، وفي مقدمتها تنمية الإنسان باعتباره محور التنمية وهدفها وصانعها، وإنما على العكس، فقد سدت هذه التنمية التابعة الباب في وجه الشباب، ودفعت بهم إلى البطالة، وأحدثت في المجتمع تمايزاً طبقياً عميقاً، كان من نتائجه إرغام شباب الطبقات الدنيا على البحث عن طريق يسلكه لإشباع حاجاته ورغباته، فلم يجد سوى السرقة، والمخدرات، والاعتصاب، والوقوع في براثن الجريمة بكل أشكالها.

وتؤكد الفكرة الرئيسية للدراسة أن انحرافات الشباب وسلوكهم الإجرامي نتيجة حتمية لما أحدثته التنمية التابعة من اختلال التوازن في الهيكل الاقتصادي، وما ترتب على ذلك من نتائج اجتماعية، مثل زيادة نسبة سكان الحضر من ٣٨ في المئة إلى أكثر من ٧٠ في المئة من مجموع السكان، وتكدس السكان في المدن الحضرية، ونشوء الأحياء العشوائية. وقد ساعد الاعتماد في التنمية على تكنولوجيا تكثيف رأس المال المستورد في التبعية المفرطة، وجعل طاقة القطاع الصناعي تتضاءل في استيعاب وامتصاص قوة العمل، الأمر الذي

تجمع بين الشبان والشابات في مراحل السنّ الحرجة، يؤدي إلى مشاكل لا حصر لها، تتولد عن الجو غير الاعتيادي، فتمتد علاقات أبناء الأسرة إلى ما هو أبعد من ذلك، ومنها الانحراف والفساد والسرقعة والممارسات الأخرى غير المشروعة، وربما المحرمة. وهذا ما يضطر أيضاً معظم هؤلاء المبحوثين إلى البحث عن الذات خارج البيت هرباً من مشاكل الغرفة المشتركة، حيث يتلقفهم الشارع، وهو البيئة الخصبّة لممارسة أنواع الانحراف والفساد، بعد أن همّش الشباب عن بيئته وعاش حالة الاغتراب عن عائلته.

- ٢ -

رؤية نقدية للدراسة

على رغم سلامة الفكرة الأساسية لهذه الدراسة، والجهد النظري الذي بذل في تأصيل الظاهرة، واستعراض رأي المدارس الأساسية لعلم الاجتماع حول ظاهرة السلوك الإجرامي للشباب، إلا أن هذه الدراسة كان يمكن أن تكون أكثر فائدة، وأن تكون أكثر تعبيراً عن واقع المجتمع الجزائري، حيث نلاحظ ما يلي:

- لم يبذل الباحث الجهد المطلوب في دراسة تطور المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، ومسؤولية الدولة الوطنية عن الواقع الراهن للشباب الجزائري، فقد استغرق أكثر من نصف الدراسة في رصد وتحليل مسؤولية الاستعمار والدول الرأسمالية الاستعمارية عن تخلف دول العالم الثالث، ومن بينها الجزائر. وتابع

والواقع الاجتماعي الذي يعيشه بالفعل، الأمر الذي ساعد على زيادة الإحباط لدى الشباب لعدم تلازم الممارسات مع التوقعات. وعلى هذه الأرضية الاجتماعية، تزايدت الجريمة في صفوف الشباب الجزائري في المدن الحضرية عموماً، وفي الأحياء العشوائية خصوصاً.

وقد أكدت الدراسة الميدانية هذه الفكرة الرئيسية لهذه الدراسة عن مسؤولية سياسات التنمية المطبقة عن تزايد السلوك الإجرامي لدى الشباب الجزائري، وأنها حالت دون اندماج الشباب في المجتمع، وعمّقت تهميشه ودفعه إلى الجريمة. ومن الظواهر التي تؤكد هذه الحقيقة:

- فشل سياسات التنمية المطبقة في توفير التعليم والعمل والسكن لقطاعات كبيرة من الأسر وأبنائها، وهي التي تساعد على إدماج الشباب في المجتمع.

- زيادة عدد الوحدات السكنية العشوائية إلى ٤٩٣٥٠٥ مساكن تمثل ١٨,٥ في المئة من المساكن.

- زيادة عدد الأسر الفقيرة والانتطاع المبكر عن الدراسة، الأمر الذي يجعل فئة كبيرة من الشباب خارج النظام التربوي والاقتصادي، تعيش البطالة والفراغ، وهو ما يساعد على انحرافهم.

تؤكد إجابات الشباب الجانح سلامة التوجه الرئيسي للدراسة بأن السلوك الإجرامي للشباب يعود في الأساس إلى المشكلات الاجتماعية الناجمة عن سياسات التنمية المطبقة، فإقامة أسرة من ثمانية أفراد أو أكثر في غرفة واحدة،

- أفرط الباحث في تحليل ظاهرة التنمية والتخلف ورؤية المدارس الاجتماعية المختلفة لها، على رغم أنه لا توجد صلة مباشرة بينها وبين موضوع الدراسة، وكان يكفي الانطلاق من الاستنتاجات الأساسية التي توصلت إليها دراسات سابقة حول التنمية والتخلف وتأثير ذلك في سلوك الشباب.

- اكتفى الباحث بإجراء الدراسة الميدانية على عينة من الشباب الجانح في مدينة قسنطينة، وهو عدد محدود لا يكفي للوصول إلى نتائج قابلة للتعميم على المجتمع الجزائري كله، فقد كان من المهم أن تشمل الدراسة شباباً من مدن أخرى، بالإضافة إلى فئات أخرى من الشباب ترتكب جرائم، للمقارنة بينها وبين الشباب الجانح، من حيث ظروف النشأة والوضع الاقتصادي الاجتماعي والمستوى الدراسي.. الخ.

وعلى رغم هذا النقص في الجانب الميداني من الدراسة، فإنها تمثل نموذجاً للدراسات الأكاديمية الجادة، وتعتبر إسهاماً في مجال الدراسات الاجتماعية العربية، يمكن الاستفادة منها في الأقطار العربية الأخرى، وتقدم للباحث الاجتماعي العربي رؤية متماسكة حول علاقة السلوك الإجرامي للشباب بنمط التنمية المطبق. ونأمل أن تكون هذه الدراسة مقدمة لدراسات أخرى تحيط بجوانب إضافية من هذه الظاهرة التي تشكل سمة أساسية من سمات عدم التناسق في المجتمعات العربية □

رؤية المدارس المختلفة لعلم الاجتماع في رصد هذه الظاهرة، مع العلم بأن هذا الجانب التاريخي لم يكن يتطلب كل هذا الجهد للتأكيد على مسؤولية الاستعمار والنظام الرأسمالي العالمي عن تخلف الدول المستعمرة، ومن بينها الجزائر، وخاصة أن هذه الدول حصلت على استقلالها منذ ما يقرب من أربعين سنة أو خمسين سنة، وتولت الحكم فيها نظم وطنية تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية عن فشل سياسات التنمية التي اتبعتها، وما ترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية.

وهناك العديد من الدول التي حصلت على استقلالها في وقت مقارب لاستقلال الجزائر نجحت في تجاوز أوضاع التخلف التي خلفها الاستعمار، وحققَت إنجازات كبيرة من خلال سياسات تنموية سليمة، مثل ماليزيا وإندونيسيا وكوريا الجنوبية. وكان من المهم أن تركّز الدراسة على سنوات ما بعد الاستقلال ومسؤولية الحكم الوطني عن المشاكل الراهنة للمجتمع الجزائري، حيث لم تخصص لهذا الجانب سوى ٢٠ صفحة فقط من دراسة تزيد صفحاتها على ٢٧٠ صفحة. ومما يؤكد أهمية هذا المطلب أن الإحصائيات التي تضمنتها الدراسة عن الجريمة في سجلات القضاء الجزائري تؤكد أن تضخم ظاهرة انحراف الشباب وتزايد وتأثيرها بدأ بعد عام ١٩٧٩، الأمر الذي يعني أنها مسؤولية الحكم الوطني، وليس الإرث الاستعماري، على رغم أن الباحث يبرئ الحكم الوطني من هذه المسؤولية ويعزوها إلى أسباب خارجية وإقليمية (ص ١٦٩).